# الدرس الأول: "مفهوم البحث العلمي"

يقتضي تحديد مفهوم البحث العلمي الوقوف على تعريفه، أهميته، خصائصه:

## أولا: تعريف البحث العلمي

ليس من السهل أن نحصر كل التعريفات التي تناولت البحث العلمي لتعددها وتنوعها واختلافها حسب اتجاه ونظرة وميول كل باحث وقناعته العلمية، لكنّ معظمها يلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها وفقا لمناهج وأسس علمية دقيقة.

يعرف قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية (Oxford English Dictionary) **البحث العلمي** على أنه:" التحقيق المنهجي في المواد والمصادر ودارستها من أجل تحديد الحقائق والوصول إلى استنتاجات جديدة".

أما **البحث العلمي** من وجهة نظر اليونسكو فهو:" عمليات الدراسة والتجربة وصياغة المفاهيم واختبار النظريات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية".

أما المحكمة الدستورية الفدرالية بألمانيا فعرفته على أنه "أي نشاط من حيث المضمون والشكل، يمكن اعتباره محاولة جدية ومخططة للتأكد من الحقيقة".

كما عرف **البحث العلمي** أيضا بأنه: "أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العلمية، الحقائق والبيانات، لدراسة الظواهر المختلفة بشكل موضوعي، بعيدا عن الميول، والأهواء الشخصية للوصول إلى حقائق علمية، يمكن تعميمها والقياس عليها".

وقد تمّ **تعريفه أيضا** بأنه: "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع في هذ الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات".

وعرف **البحث العلمي** أيضا بأنه: "تطبيق الإجراءات المنظمة بهدف تطوير المعرفة والتعديل والإضافة إليها، تلك المعرفة التي يمكن أن يستفيد منها الآخرون ويستطيع باحثون مستقلون التحقق منها".

ويرى البعض الآخر أن **البحث العلمي:** "عملية تحقيق منهجية تهدف إلى جمع وتحليل وتفسير واستخدام البيانات لفهم الظواهر الطبيعية ووصفها والتنبؤ بها والتحكم فيها أو لتحرير الأفراد من بعض الوضعيات."

ومن أشهر تعريفات **البحث العلمي** هو أنه:" عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث)".

**واعتبر المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم15-21 لسنة 2015، لا سيما المادة السادسة منه، البحث العلمي** "جزء من عملية إنتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة".

**يستخلص من هذه التعريفات أن جميعها تشترك في كون البحث العلمي محاولة منظمة تتبع أسلوبا أو منهجا علميا، وتشمل جميع مجالات الحياة ومشكلاتها وتهدف إلى معرفة الحقائق أو زيادتها وتوسيعها للكشف عن معارف جديدة بعد اختبارها وفحصها والتأكد منها وإعلانها ليكون أكثر قدرة على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها، ولا يكون البحث علميا إلا إذا كانت الدراسة موضوعه مجردة وبعيدة عن المبالغة والتحيز، وتم إنجازها وفق أسس ومناهج وقواعد، ومرت بخطوات ومراحل بدأت بمشكلة وانتهت بحلها.**

هذا، **وللبحث العلمي** أغراض متعددة، قصرها بعض العلماء في ثمان، كما يلي: " اختراع معدوم، أو جمع متفرق أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول أو ترتيب مخلط أو تعيين مبهم أو تبيين خطأ".

ولا يخرج مفهوم **البحث القانوني** عن مفهوم البحث العلمي عموما إلا في مجال التخصص، فهو يعرف على أنه:" **ذلك الجهد الفكري والبناء الفني الذي يقوم به الباحث في مجال القانون عن طريق الاستعلام والتفتيش والنقد والتحليل بغرض اكتساب معلومات جديدة أو تفسيرها أو تعديلها أو حتى التعليق عليها. أو بهدف إيجاد حلول قانونية للوقائع والأحداث المعروضة**".

ويعرف أيضا على أنه: " **مجموع الأعمال والأنشطة الذهنية التي تسعى لاكتشاف المعرفة أو القوانين والقواعد الجديدة**".

فهو إذن: " **مجموعة طرق أو آليات لتحديد وجمع المعلومات الضرورية للمساعدة في صنع القرار القانوني، ويشمل بذلك في معناه الواسع كل خطوة أو عمل بدءً من تحليل وقائع أو حقائق معينة، ووصولا إلى نتائج متجانسة وتناغمه معا، وهذا التسلسل المتناسق في الطرح والاستنتاج هو جوهر البحث القانوني**".

وعليه فإن **البحث العلمي القانوني** يشير إلى التقصي المنظم الهادف إلى إنتاج المعرفة القانونية، والتأثير في الحياة العامة للمجتمع من كل جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية وهي مجالات ومواضيع للعلوم الاجتماعية التي ما زالت الظاهرة فيها متغيرة متحركة يصعب معها إيجاد القوانين الثابتة، حيث تصاغ القاعد القانونية بشكل مقتضب جدا وبعبارات عامة ويؤدي إلى إشكاليات وتساؤلات حول كيفية تطبيقها، ويترك المجال واسعا للقيام بدراسات حولها قد تظهر في مقالة أو رسالة أو أطروحة، أو استشار قانونية أو تعليق على نص قانوني، ومهما كانت الدراسة لابد أن يتبع فيها الباحث منهجية علمية، لأن هذه الدراسة بالنتيجة هي تجميع وتنظيم للمعلومات وتحليلها في أجزاء متجانسة.

## ثانيا: أهمية البحث العلمي عموما وفي مجال القانون خصوصا

من الأمور التي لا يمكن تجاوزها أو انكارها أن البحث العلمي القانوني لا يمكن فصله عن البحث العلمي في المجالات العلمية الأخرى، فالمناهج المعتمدة في البحث واحدة والوسائل والأدوات ذاتها، بل ان الغاية العامة من البحث العلمي، وهي التي تتمثل في الوصول الى حقيقة الأشياء والظواهر من أجل تسخيرها لخدمة المجتمع متطابقة أيضا.

ولكن على الرغم من تقارب مناهج وأدوات البحث العلمي بين جميع العلوم، لابد من الاعتراف بوجود قدر من التمايز ما بين علم وآخر فيما يتعلق بالبحث العلمي حتى ولو كان هذا التمايز ضئيلا. وسبب التمايز هنا يتمثل في الاختلافات ذاتها ما بين علم وآخر سواء من حيث خصائصه أو طبيعته وأهدافه. ومن هنا فقد يكون أحد أو بعض مناهج البحث ملائما لاعتماده في أحد العلوم أكثر من ملاءمته لعلم آخر.

**وخصوصية كل علم هي التي تميز كل علم عن العلوم الأخرى من عدة جوانب منها طبيعة المنافع التي يحققها البحث العلمي في كل من هذه العلوم. وتنطلق أهمية البحث العلمي القانوني من حقيقة أن القانون علم انساني واجتماعي يتمتع بكل ما يتمتع به هذا العلم من خصائص:**

-فالقانون يتصف بالنسبية التي تسبغ عليه الاختلاف من مجتمع الى آخر، ومن زمن الى آخر في نفس المجتمع.

-كما أن القانون علم حركي متجدد أو متغير غير ثابت، بل هو يتطور ويتغير باستمرار فيما عدا المبادئ والقواعد العامة التي أصبحت مستقرة الى حد بعيد نظرا لعمومتيها من جهة، وتعلقها بالجوانب المشتركة بين المجتمعات الإنسانية المختلفة من جهة ثانية.

-يمثل البحث القانوني الأداة التي لابد منها للوصول الى القواعد القانونية التي تناسب المجتمع من حيث ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والجغرافية.

**ومثلما هو الحال في مختلف العلوم، فإن أهمية البحث العلمي القانوني تنبثق من المنافع التي يحققها للباحث نفسه(أ) أو للمجتمع(ب) على حد سواء، حيث يعمل على تطويرهما معا.**

**أ- دور البحث العلمي القانوني في تطور الباحث**

رغم أن الباحث القانوني هو الذي يتولى عملية البحث، الا أن التواصل والتعمق في البحث العلمي ينعكس حتما على شخصية الباحث من عدّة نواح، ويؤدي الى تطويرها من جوانب عديدة من أهمها:

1- للبحث العلمي تأثير كبير على حياة الباحث ونفسيته، حيث يتيح له الاطلاع على الكثير من المناهج والحقائق والمعلومات الجديدة التي لم يكن يعلمها، وهو ما يساعده على اختيار الافضل من بينها، ومن ثم إيجاد الحلول الأنسب للقضايا القانونية في المجتمع.

2- يؤدي البحث العلمي الى تطوير القدرات والملكات القانونية العلمية لدى الباحث، وهو ما ينمي قدرته على التفكير والتحليل والنقد.

3- يوسع البحث القانوني من الأفق العقلي لدى الباحث، ويحرر عقله من الانغلاق والجمود والانانية، مما يحمله على التفكير الموضوعي الذي يجعله يتقبل آراء غيره وعدم رفضها دون مناقشة، وهو ما يساعده في عملية مناقشة ونقد وتبني القوانين داخل المجتمع.

4- يعمل البحث القانوني على توسعة صدر الباحث، وتقبل النقد من الغير، وهو ما يخلق لديه المرونة المطلوبة التي تجعله يقبل تغيير أو تعديل آرائه وقناعاته اذا ثبت له خطؤها بناء على الأدلة المقدمة والحقائق الثابتة.

5- يعزز البحث القانوني من ثقة الباحث بنفسه، فالباحث عندما يحصل من خلال البحث العلمي على معلومات وافرة وعميقة، ويحقق معرفة بالحقائق والتفاصيل الدقيقة للموضوعات والقضايا والمسائل المختلفة، ويكتسب الملكات القانونية والمقدرة على التحليل والنقاش والاستنتاج وتقديم الحلول المناسبة، انما يشعر بالثقة والاعتزاز بنفسه.

**ب- دور البحث العلمي القانوني في تطور المجتمع**

يبدو تمييز دور البحث العلمي في مجال القانون عن دور البحث العلمي في المجالات العلمية الأخرى امرا صعبا، نظرا لتماثل الأهداف المرجوة من البحث العلمي في المجالين العام والقانوني، فالبحث العلمي يهدف في النهاية للوصول الى الحقيقة عن طريق مناهج البحث، وذلك لاستخدامها في خدمة الانسان والمجتمع سواء اكان في مجال القانون ام في أي مجال آخر.

غير اننا سنحاول هنا ابراز دور البحث العلمي القانوني تحديدا في تطوير المجتمع، من خلال توضيح الطريقة أو الالية التي تعتمد لإنجاز هذا الدور، ذلك أن المنافع والفوائد التي يحققها البحث العلمي القانوني للمجتمع هي ذاتها التي يحققها البحث العلمي في كل المجالات الأخرى، وتظهر فوائد البحث العلمي القانوني على المجتمع في العديد من الجوانب من أهمها:

1- ان تطوير أي قطاع في الدولة مثل التعليم أو الزراعة أو التكنولوجيا أو الصناعة أو غيرها من القطاعات الأخرى، وفي أي مجال من مجالاتها، إنما يتم من خلال سن التشريعات المتقدمة التي من شأنها تطوير القطاع المستهدف. وهنا يبرز دور البحث العلمي القانوني من خلال العمل على الوصول الى مثل هذه

التشريعات المتقدمة، ذلك أن التشريع المتقدم هو بالضرورة إنعكاس لبحث علمي قانوني متقدم، والتشريع المتخلف هو ترجمة أيضا لبحث قانوني متخلف.

إن بلوغ اقتصاد متقدم مثلا، يتطلب العديد من المقومات المختلفة التي لا يمكن إلزام الناس بها، إلا بواسطة قوانين اقتصادية واستثمارية متقدمة. وهكذا الامر في جميع القطاعات الأخرى.

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة أن يكون البحث العلمي بكل مجالاته، عملا متكاملا في المجتمع للوصول الى غاياته، فالبحث القانوني وحده مثلا لا يكفي دون البحث العلمي في المجالات الأخرى، الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها، وكذلك الأمر بالنسبة للبحث العلمي في المجالات الأخرى، لا بد من أن يتكامل البحث العلمي في كل المجالات الأخرى. ولا بد من أن يتكامل البحث العلمي في كل المجالات لكي يتحقق للمجتمع ما يصبو إليه من تقدم وازدهار. وعلى سبيل المثال: لا يمكن تطوير الصناعات التكنولوجية من خلال البحث العلمي فقط، بل لا بد من أن يتكامل ذلك مع البحث القانوني، لأن الاستثمار واستغلال وحماية مخرجات هذا البحث التكنولوجي تتطلب سن القوانين التي تنظم وتحكم تلك المخرجات، ولا بد أن تكون هذه القوانين متطورة ومتقدمة، وهنا يأتي دور البحث العلمي القانوني الذي يوصلنا الى هذه القوانين. لأن هذه المخرجات التكنولوجية ومهما كانت متقدمة، فلن تفيد المجتمع إن كانت القوانين السائدة فيه متخلفة لا تصلح لمواكبة مثل هذه المخرجات.

**2**- تحقيق رفاهية المجتمع التي تعتبر ثمرة للبحث القانوني الجاد الذي يمد المجتمع بقوانين متطورة تؤدي بدورها لتقدم المجتمع فتحقق الرفاهية.

**3**- يؤدي البحث العلمي القانوني الجاد للوصول الى أفضل القواعد القانونية التي تحفظ كرامة الانسان وحقوقه وانسانيته، مثل حقوق الانسان وهو ما يولد لدى الشخص شعورا بالعزة والكرامة والأهمية داخل مجتمعه، فينعكس إيجابا على انتاجيته فيتحقق الازدهار، وعلى شعوره بالرضا والاستقلال والسيادة في دولته، فيعم السلم المجتمعي.

**4**- تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق القواعد القانونية التي تكرس قيم المساواة والعدالة بين الأفراد في المجتمع، ويتم الوصول لتلك القوانين من خلال البحث الحثيث الجاد الذي يتولاه الباحث القانوني الحقيقي.

**5**- كما أن البحث القانوني يمكن أن يكون دليلا ومرشدا للقاضي يحيطه علما بالمشكلة التي يتعرض لها وأبعادها والنصوص التي تعالجها وأراء الفقهاء المتعلقة بها ومدى اختلافها ثم بيان الرأي في هذا الخلاف.

**6**- الانخراط مع المجتمعات والدول الأخرى عن طريق التواصل البناء، والتعاون البحثي المشترك.

## ثالثا: خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص، منها ما تشترك فيها كل أنواع البحوث العلمية، ومنها ما يميز كل نوع عن الآخر. وسيتم التطرق فيما يلي إلى دراسة الخصائص العامة التي تنطبق على مختلف أنواع البحوث العلمية، ذلك كما يلي:

- **البحث العلمي بحث منظم مضبوط ودقيق:** إن البحث العلمي عمل علمي تقني ونشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق، حيث أن المشكلات، الفروض، الملاحظات، التجارب، النظريات، والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة مهيّأة وممنهجة لذلك، وليست وليدة الصدفة. الأمر الذي يجعل البحث العلمي عمل موثوق في خطواته ونتائجه.
- **البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:** بما أن حقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة والبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها. فالبحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أكثر حداثة.

يهدف البحث العلمي إلى تجديد المعرفة التي تمتاز بالتراكمية، وهو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية ، وحتى على فرض وإن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة، يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفّسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا وهو جانب من جوانب الجّدة المشروطة في البحوث العلمية الدقيقة والمتعمقة ،لأّن العبرة من الجّدة المعرفية في البحث العلمي أن تكون جديدة بالّنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون في الموضوع، ومن ثّم فان البحث البسيط الذي يقوم به الطالب المبتدئ علميا في مرحلة التّدرج على غرار بحوث الأعمال الموجهة أو الأعمال التّطبيقية لا يسمى بحثا بالمعنى الّدقيق.

- **البحث العلمي بحث عام ومعمم:** البحث العلمي يخدم غايات عامة وليس غايات خاصة تخص الباحث مثلا أو تخدم أهدافه الّشخصية الضيقة، وهو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان.

ويقصد بالتعميم الانتقال من الحكم الجزئي إلى الحكم الكلي عند دراسة ظاهرة ما، حيث يدرس الباحث ظاهرة من خلال عينة وعندما يصل إلى نتائج معينة يتم تعميمها على الظاهرة ككل، وذلك نظرا لتعذر دراسة الظاهرة ككل.

ولا يكتسب البحث العلمي الخاصية والطبيعة العلمية أو لا يكتسب أهميته العلمية إلا إذا كانت الّنتائج والحلول والحقائق التي ينتهي إلى نتائج قابلة للتّعميم والاستفادة منها عمليا فتكون في متناول أي شخص، مثل: الكشوف أو الاكتشافات التي تنتهي إليها البحوث الطبية، وهو ما يتحقق كذلك في بحوث العلوم القانونية.

- **البحث العلمي بحث يتميز بالموضوعية والواقعية:** يجب على الباحث حتّى يستطيع الوصول إلى نتائج دقيقة ومضبوطة، عدم التحيز لرأي دون غيره من الآراء، والإشارة إلى مختلف هذه الآراء في بحثه، مبينا وجهة

نظره وموقفه الشخصي منها، وذلك حتّى يتسنى للقارئ الوقوف على جميع هذه الآراء وتحديد موقفه بشأنها، وأن يكون واقعيا ومنطقيا في حكمه على الظواهر التي يدرسها في تحليله وتفسيره للنتائج التي يتوصّل إليها.

- **البحث العلمي بحث يتميز بالحياد والتجرد:** يجب على الباحث أن يكون محايدا في بحثه وأن يبتعد قدر الإمكان عن عواطفه الشخصية وعن كل ما من شأنه أن يؤثر على النتائج المتوصل إليها في بحثه، لأنّ الحياد والتجريد ينعكس شأنه شأن كل الخصائص على القيمة العلمية للبحث المراد دراسته.
- **البحث العلمي بحث كشفي تفسيري**

يستخدم البحث العلمي المعرفة العلمية لاكتشاف الحقائق المجهولة أو تفسير الظواهر الموجودة عن طريق البحث والاستناد إلى مجموعات من المفاهيم المترابطة ذات الصلة بموضوع البحث والتي تسمى بالنظريات، وكذلك يعتبر البحث العلمي تفسيري لأنه يهدف إلى شرح وتحليل الظاهر الفكرية والمادية مهما كانت طبيعتها وتأويل قوانينها التي تتحكم فيها واستنتاج القوانين والنظريات.

ولو أسقطنا خاصية الاكتشاف والتّفسير على البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية سيتضح أّن البحث العلمي القانوني أيضا غايته تفسير الظواهر الاجتماعية لكن من وجهة نظر القانون، ومحاولة كشف أسبابها ووضع حلول لمشكلات الواقع التي يتخبط فيها المجتمع بمختلف شرائحه وأطيافه، كما يراها التّشريع القانوني مع إمكانية استعراض أراء الفقهاء وأيضا الاستشهاد باجتهادات القضاء وأحكامه وقراراته.

- **البحث العلمي يجمع بين النظرية والتطبيق:** البحث العلمي ينطلق من إطار نظري محدد يستعين به الباحث ويكسبه فهما أفضل لموضوع بحثه من جهة، وهو بحث ميداني يهدف إلى اختبار الفروض وجمع البيانات المتعلقة بالموضوع ميدانيا من جهة اخرى.

ومن هنا تأتي العلاقة بين النظرية والتطبيق هذه العلاقة التفاعلية لأن النظرية توجه الباحث وتساعده في تفسير البيانات استنادا إلى مرجعية نظرية محددة، والبحث يثري النظرية بما يتوصل إليه من نتائج قد تكشف عن بعض الثغرات أو النقائص في النظرية مما يؤدي إلى إثرائها أو تعديلها.

بالنسبة إلى البحوث القانونية فهي في أصلها بحوث نظرية، تستعرض نصوص القانون وقرارات واجتهادات المحاكم، لكن يمكن أيضا أن تتضمن جانبا ميدانيا من خلال استطلاع الواقع والاحتكاك المباشر بمشكلاته موضوع البحث والدراسة، والاستدلال أو الاستئناس بقضايا واقعية وأرقام وإحصائيات تخدم موضوع البحث العلمي تخرج البحث العلمي القانوني من التّنظير المجّرد إلى التّطبيق المجّرب. كذلك عمليا نجد أّن كلا من الضبطية القضائية، القاضي، المحامي، المستشار القانوني وغيرهم، يضطلعون بمهامٍ بحثية ميدانيةٍ تندرج في إطار اختصاصاتهم الوظيفية.

- **البحث العلمي بحث منهجي:** يكون إعداد البحث العلمي وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية، وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد وأصول منهجية البحث العلمي في سبيل الوصول إلى النّتائج المأمولة وكشف الحقائق المطلوبة. لذلك يعتمد الباحث طريقة منظمة تقنية تسمى الطريقة العلمية أو المنهج العلمي التي تجعل من البحث العلمي موثوقا في خطواته ونتائجه، من خلالها يستند إلى مجموعة من الخطوات المترابطة والمتكاملة تجعل من البحث العلمي عملية دقيقة ومعقدة وشاقة وليس مجرد عملية بسيطة وهينة تستلزم بذل الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والاختبار الناقد، والتّقصي والتّحليل.
- **البحث العلمي بحث تخصصي:** أصبح التخصص العلمي شرطا مهما في نجاح البحث العلمي، إذ أّن التّخصص يسمح بتطوير المعارف الخاصة بكل ميدان أو فرع من ميادين وفروع العلوم المختلفة، وهذا ما يبرر خاصية التّخصص في البحوث العلمية التي صار معظمها يتطلبها ويستدعي أّن يتم في إطار ميدان أو فرع علمي معين على غرار البحوث المتخصصة في ميدان العلوم القانونية مثلا.

إن الباحث المختص بما لديه من إلمام كبير ودراية بمشكلات مجال تخصصه، يستطيع أن يلم ويلاحظ العديد من المشكلات المحلولة والقائمة، فيتناول المواضيع غير المتطرق اليها بالبحث للوصول إلى نتائج وأفكار جديدة.